

محاسبية القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ظل مخاطر الأزمة المالية

Fair value accounting between support and opposition in light of the risk of the financial crisis

سبتي إسماعيل

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، ismail.sebti@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022 / 05 / 13

تاريخ القبول: 2022 / 05 / 08

تاريخ الإستلام: 2022 / 01 / 14

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور محاسبة القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية تحت ظل الانتقادات الموجهة لها جراء الأزمة المالية الأخيرة هذا من جهة، ومن جهة ثانية يسعى لتحديد علاقة وأهمية قياس القيمة العادلة في الكشف المبكر على الأخطار المتوقع حدوثها خاصة تلك الأخطار المتعلقة بالأدوات المالية منها.

اتضح أن جل مُعارضِي قياس القيمة العادلة يدلون بانتقادات مُوجهة لمحيط تطبيق القيمة العادلة وليس للمبادئ والمستويات القياس التي يقوم عليها أسلوب القيمة العادلة، وفي المُقابل عَرَف هذا الأسلوب تأييد واضح من طرف مُختلف المجالس المحاسبية العالمية لأنه يُساعد في التنبؤ والكشف المبكر على الأخطار ويأخذ في الحسبان التغير في قيمة النقد، حيث تُرجم هذ التأييد عام 2011 في إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم IFRS13 "قياس القيم العادلة".

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية؛ المخاطر المالية؛ محاسبة القيمة العادلة.

Abstract:

This research aims to clarify the role of fair value accounting in measuring financial risks in light of the criticism leveled against it as a result of this recent financial crisis, on the one hand, and on the other hand, it seeks to determine the relationship and importance of fair value measurement in the early detection of risks expected to occur, especially those risks related to financial instruments, including.

It became clear that most opponents of fair value measurement are criticizing the surroundings of the application of fair value and not the principles and levels of measurement on which the fair value method is based. In the value of cash, this endorsement was translated in 2011 in the issuance of IFRS13 "Fair Value Measurement".

Keywords: *The financial crisis; financial risks; Fair value accounting.*

1. مقدمة وطرح الإشكالية:

إن تطور الممارسات التجارية والمالية زاد من تعقد نشاطات الشركة، مما جعل مجاس المعايير المحاسبية الدولية تبحث عن معايير تحض بالقبول تُساعد في القياس السليم والدقيق للأصول وخاصة منها المالية في الشركات كأدوات المالية من جهة، ومن أجل التنبؤ المبكر بالأخطار المتوقعة قياسها إن حدثت، ومن أجل مواكبة مختلف التطورات وتوفير احتياجات الأطراف ذات العلاقة في الحصول على قياس وقيمة عادلة للأصول المالية بشكل يعكس واقع نشاطات الشركة من كافة النواحي الجوهرية من جهة ثانية، تم إصدار المعيار الدولي IFRS13 الواجب تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2013، والذي يهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية خاصة المتعلقة بالأدوات المالية في مختلف الشركات. وفي المقابل نجد أن أسلوب القياس وفق القيمة العادلة يتعرض لانتقادات حادة جراء تداعيات الأزمة المالية الأخيرة، حيث يعتبره بعض الباحثين السبب الرئيس لحدوثها.

ضمن هذا المنظور تأتي ورقتنا البحثية لتجيب على الإشكالية التالية:

ما هي علاقة قياس القيمة العادلة بالأزمة المالية الأخيرة ؟ وما مدى فعاليتها في قياس المخاطر المالية ؟

للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب وقوع الأزمة المالية الأخيرة ؟ وكيف تم تجنبها ومواجهتها ؟
 - ما هي القيمة العادلة ؟ وكيف تُساهم في قياس مخاطر الأدوات المالية ؟
 - هل قياس القيمة العادلة يُساعد في الكشف المبكر عن خطرووقوع الأزمات المالية ؟
- في سبيل الإجابة عنها، نقترح الفرضيات التالية:
- تساعد القيمة العادلة في الكشف المبكر لوقوع الأزمات المالية.
 - تعزز القيمة العادلة من فعالية قياس المخاطر المالية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من اهتمام ومحاوله جل الدول العالمية تجنب تداعيات الأزمة المالية الأخيرة، وتزايد الاهتمام بموضوع الأزمة المالية ومن خلال عقد مؤتمرات وندوات من أجل توضيح مفهوم وأهمية وأسباب وقوع الأزمة المالية وكيفية تجنبها ومواجهتها خاصة في الدول المتقدمة هذا من جهة. ومن جهة ثانية تتضح أهمية هذا البحث في كونه يدرس قياس القيمة العادلة الذي يعتبر حسب أغلب الباحثين السبب الرئيس في وقوع الأزمة المالية الأخيرة، ولكن مختلف المجالس المحاسبية العالمية تعبر قياس القيمة العادلة يساهم في الكشف والتنبؤ بوقوع الأزمات ومختلف الأخطار ويُعطي قياس دقيق وعادل خاصة للأدوات المالية ويعبر بصدق عن واقع نشاطات مختلف الشركات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تبيان فعالية قياس القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية؛
 - تبيان دور القيمة العادلة في التنبؤ المبكر بوقوع الأزمات المالية؛
 - إلقاء الضوء على الأزمة المالية وأسباب وقوعها وكيفية تجنبها ومواجهتها؛
 - إبراز العلاقة بين القيمة العادلة وقياسها مخاطر الأدوات المالية في ظل انتقادات الأزمة المالية.
- تم معالجة الإشكالية عن طريق دراسة وتحليل النقاط التالية:
- مقدمة وطرح الإشكالية؛

- الإطار المفاهيمي لقياس القيمة العادلة، بالإضافة لتوضيح دورها الفعال في التنبؤ بوقوع الأزمات؛
- أسباب الأزمة المالية الأخيرة؛
- فعالية القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية في ظل تداعيات الأزمة المالية؛
- الخاتمة.

أولاً: الإطار المفاهيمي لقياس القيمة العادلة.

إن مفهوم القيمة العادلة ليس حصراً بعلم المحاسبة وفن التقييم فقط، بل غنه موجود في عدة مجالات أخرى كالفن والرياضة ومختلف العمليات القابلة للقياس (King Alfred, 2008). والقيمة العادلة هي إحدى طرق القياس الرئيسية في المحاسبة المالية، ويقابلها مثلاً القياس بالتكلفة التاريخية والحالية وغيرها من أساليب القياس المتعددة. وقد اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية، ولعل أهم الأسباب في أتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي.

1. مفهوم القيمة العادلة:

حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 (قياس القيمة العادلة) الساري بداية من 1 جانفي 2013 فإن القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن استعمالها لبيع الأصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية (محمد أبو نصار، 2008). القيمة العادلة هي: "المبلغ الذي يمكن به بيع أصل ما، أو تحقيقه، أو شرائه به أو تحمله لتسوية التزام ما بين طرفين يرغبان في ذلك ولديهما معلومات وافية عن الشيء محل التبادل، ويمكن أن تسمى قيمة السوق أو سعر السوق" (عبد الوهاب نصر، 2007).

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995 والمعدل عام 1998 ونافذ المفعول اعتباراً من بداية عام 1996 ضمن البند الخامس القيمة العادلة على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت". حيث يشير المؤيدون للمحاسبة عن القيمة العادلة إلى ضرورة التحول إلى القيمة العادلة، حيث أنها توفر مقاييس للأصول والالتزامات والإيرادات أكثر ملائمة من تلك التي توفرها التكلفة التاريخية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة، وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري (رضا إبراهيم صالح، 2009).

قد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير الأخرى (IAS41, IAS40, IAS39, IAS38, IAS30) على أن القيمة العادلة هي "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين الأطراف مُطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري" (مصطفى راشد، 2015).

نشير إلى أن المعيار المحاسبي الدولي (IFRS13) الصادر في 12 ماي 2011 والمتعلق "بتقييم القيمة العادلة" وساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2013، جاء بعد الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها القيمة العادلة على إثر الأزمة العالمية 2008.

2. مزايا وعيوب استخدام محاسبة القيمة العادلة

قد لا يخلو أي معيار من المعايير المحاسبية من العيوب أو قصور في بعض جوانبه ومن هذه المعايير معيار القيمة العادلة ومن بين ما يميز ويعاب عليه ما يلي: (نعيم سبا، 2016)

الجدول رقم (1): مزايا وعيوب استخدام معيار القيمة العادلة

المزايا	العيوب
-تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادية وتعبر عن مفهوم الشامل للدخل؛ -يوفر هذا المعيار مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة؛ -يراعي هذا المعيار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛ -يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛ -تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة مستقبلية لقيمة المنشأة. (2009 Rossi،	-اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة للأدوات المالية الغير نشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المنشأة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة. -يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية. -قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالاً أكبر لتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية. -ان الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس متباينة. -هناك بعض الغموض غي الجانب المفاهيمي (تعريفات ومفاهيم) للقيمة العادلة (Langendijk، 2003)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على *Langendijk, Henk, Swagerman, & Rossi, John*

3. قياس القيمة العادلة يساعد في التنبؤ بالأخطار المستقبلية ويزيد من جودة المعلومة المالية

تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إلى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أداؤها، ولهذا فهي تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة المستفيدين منها.

1.3. تعريف المعلومة المالية

"هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة" (عبد المالك عمر، 2002).

2.3. الخصائص النوعية للمعلومة المالية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية والمحاسبية، والخصائص هي الصفات التي تجعل المعلومة المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستخدمين، وتمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من أجل رفع أهمية استخدامها. وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها وهي خاصية الملائمة؛ خاصية الموثوقية (الاعتمادية)؛ القابلية للفهم؛ القابلية للمقارنة، الأهمية النسبية.

4. القيمة العادلة وتحقيقتها للخصائص النوعية للمعلومة المالية (زيادة جودة المعلومة)

إن تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية، ومتى كان هناك توافق بالقدر الكافي للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عالياً، وبالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي كما تُسهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي والتوقعات المستقبلية (حواس صالح، 2008). وذلك كما يتضح من المقارنة الآتية بين استخدام القيمة العادلة والتكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي.

جدول رقم (2): تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية (جودة المعلومة)

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: من إعداد الباحث.

يرى الكثيرون من مؤيدي القيمة العادلة أنه ان الوقت لبدء التحول الى قياس القيمة العادلة، وذلك لأن النموذج القديم بمقاييسه المرتكزة على السعر التاريخي يوفر معلومات ذات موثوقية أقل، كما أن معلومات القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية أكثر بالأخطار التي يمكن أن تواجهها الشركة خاصة عن أثر التغيير الحاصل في مستوى العامل للأسعار على كل الوقائع الاقتصادية للشركات، لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية وتعتبر عن مفهوم الشامل للدخل أي تعالج أرباح وخسائر العمليات الاستثنائية مثل رفع رأس المال، التصفية...

5. قدرة القيمة العادلة على التنبؤ بوقوع الأزمات المالية (Predictive Value):

من أجل أن تكون المعلومة المفصح عنها ذات جودة وملائمة لقرارات مُستخدميها يجب أن تكون مقاسة بالقيمة العادلة لأن هذه الأخيرة تعتمد على التوقعات والتقديرات الدقيقة بالأمر المستقبلية، وتعني القدرة التنبؤية ضرورة اتسام المعلومات بقدرة توقع الأحداث التي تُساعد المستخدم على بناء قرارات مُستقبلية من خلال زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة خاصة بالأخطار منها (مثل خطر حدوث أو تجنب أو مواجهة الأزمات)، وتُكوّن صورة مستقبلية سليمة تتضمن التوقعات الرشيدة التي تُهم الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال كونها معلومة مفيدة تؤكد أو تغيّر وجهة الرأي المستخدم، وعلى سبيل المثال من أهم الحالات التي يحتاج فيها المستخدم إلى القدرة التنبؤية هي تلك الحالية التي يتخذ المديرون

قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد، الأمر الذي يستوجب توفير معلومات تساهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة، كما تُساهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخُطط ورسم السياسات المستقبلية وذلك لكونها مُدخلات في نموذج التنبؤ فهي تتوقع وتُقدّر الأحداث المستقبلية وتُعطي صورة احتمالية (تقديرية) عنها، وكلما زادت القُدرة التنبؤية كانت المعلومة أكثر جودة (حنان رضوان، 2003).

6. القيمة العادلة كبديل للقياس على أساس التكلفة التاريخية بعد انتقادات الأزمة المالية هناك جدل وحوار طويل في حقل الإبلاغ المالي بالنسبة للمزايا والعيوب المتعلقة بكل من التكلفة التاريخية والقيمة الجارية. وقد تركز الحوار حول موثوقية وملاءمة كل من هاتين الطريقتين للقياس المحاسبي. حيث أن التكلفة التاريخية مبنية على أساس عمليات قابلة للصحة والتحقق، ومؤيدو هذه الطريقة يدعون بأنها موثوق بها، ومع ذلك أصبحت التكلفة التاريخية أقل ملاءمة مع الوقت. وتعتبر طريقة التكلفة التاريخية هي السائدة كطريقة للقياس في المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً. عرفت السنوات القليلة الماضية اكتسبت القيمة العادلة دعماً من المسؤولين الحكوميين، والمهنيين التجاريين، وواضعي المعايير المحاسبية. ويدعي مؤيدو القيمة العادلة بأنها تعكس بشكل أفضل الوضع الاقتصادي المتعلق بالمنشأة؛ وللقيمة العادلة أيضاً ميزة للتنبؤ أكبر من التكلفة التاريخية، فإن القيمة العادلة وليس التكلفة التاريخية سوف تبين بأنها القياس الأحسن" وفي الوقت الحاضر، هناك بعض أحكام وقواعد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) تتطلب استخدام القيمة العادلة، ومثال ذلك (FAS 141) (دمج الأعمال)، (FAS 123) (خيارات الأسهم)، و(FAS 133) (أدوات الاشتقاق)، وكدعم لسياسة القيمة العادلة فقد حان الوقت لدراسة الدعاوى المتعلقة بجوهرها: (1) بأن القيمة العادلة تعكس بشكل أفضل الوضع الاقتصادي المتعلق بالمنشأة، و(2) أن القيمة العادلة تعتبر شكلاً من المقاييس الملائمة، ومع إصدار المعايير ذات الأرقام (16، 22، 26، 30، 32، 38، 39، 40، 41) وكذلك معايير الإبلاغ المالي الدولية السبعة، بات من الواضح التوجه أو الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة السوقية العادلة في قياس عناصر القوائم المالية. ولكن ما يعاب على القيمة السوقية العادلة ضعف موثوقيتها، وبناءً على ذلك، فإن المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة، يؤدي بنا إلى المفاضلة بين الموثوقية والملاءمة.

جُل الانتقادات الموجهة لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة هي انتقادات لمحيط تطبيق هذا الأسلوب وليس للأسلوب في حد ذاته، عكس أسوب التكلفة التاريخية الذي يُعرف انتقادات حادة موجهة لتصميم الأسلوب (مثل عدم الأخذ في الاعتبار التغير في قيمة النقد)، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد من بين الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة، أنه لا يمكن تطبيقها بشكل فعال إلا في حالة توفر سوق مال نشط وبالإضافة إلى أن المحاسبون يجدون صعوبة في إجراءات تطبيقها، فمن خلال هذين الانتقادين يتبين أنهما موجهين لمحيط تطبيق أسلوب القيمة العادلة وليس للأسلوب في حد ذاته، ورغم الانتقادات الحادة التي تعرض لها أسلوب القيمة العادلة جراء الأزمة المالية الأخيرة، إلا أن مجلس المعايير المحاسبية المالية الدولية قام بإصدار معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS13 "قياس القيمة العادلة" وفرض تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2013 على جل الشركات المدرجة في البورصة وعلى كل الدول التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية، وذلك كرد فعل إيجابي يُهدف لتبرئة القيمة العادلة من تلك الانتقادات والتأكيد على صحة وعدالة قياسها.

ثانياً: أسباب الأزمة المالية الأخيرة.

اندلعت الأزمة المالية في بداية عام 2007 في الولايات المتحدة التي بدأت في الأساس من الرهون الأمريكية لكنها تطورت حتى باتت أزمة اقتصادية على مستوى العالم. وبدأت تطل دول أوروبا والعالم ككل. ومن أكبر مُخلفات الأزمة المالية العالمية على المجتمع، ارتفاع نسب البطالة في العالم فعشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانيا فقدوا وظائفهم. ويتوقع عدة مراقبين دوليين أن تستمر البطالة في الارتفاع على الصعيد العالمي حتى خلال عام 2013.

إن هذه الأزمة تختلف عن الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، إذ أنها ليست ناجمة عن ارتفاع في أسعار الفائدة وإنما هي حدثت بسبب تراجع الطلب على قطاع العقارات، وانتشار الديون المدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم، كما صاحب هذه الأزمة ارتفاع في أسعار النفط العالمية وارتفاع في معدلات التضخم، فضلاً عن الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والفقر.

1. بداية الأزمة المالية الأخيرة:

تعود جذور الأزمة الحالية في القطاع المالي العالمي إلى ما شهده العالم من التطورات التي حدثت في قطاع الخدمات (بنوك، بورصات شركات تامين واستثمار ومؤسسات مالية وغيرها) على حساب قطاعات الاقتصاد التقليدية من تجارة وصناعة وزراعة، ومع ظهور العولمة وتحول معظم اقتصادات العالم إلى اقتصاد السوق الحر، ففي مطلع هذا القرن كان لدى البنوك والمؤسسات المالية مبالغ هائلة فائضة عن الحاجة من السيولة ولا توجد منافذ استثمارية لها، ولأن الم تاجرة بالعقارات كانت تبدو استثمار آمن، لذا تم الاتجاه في شراء العقارات وقبل عامين أو ثلاثة بدأت البنوك بتقديم قروض للعامة لغرض مساعدتهم في شراء العقارات بدون طلب أي ضمانات منهم، وبمرور الزمن ازدادت مبالغ القروض (الديون العقارية المشكوك في تحصيله) وأخذت البنوك تحاول إيجاد الحلول لتلك الديون، وهنا جاء دور بنوك الاستثمار التي قامت بتجميع تلك الديون وتوريثها وتحويلها إلى سندات دين بضمان تلك القروض العقارية.

وبمهارة كبار مسؤولي الاستثمار في تلك البنوك تم استغلال المحاسبة وتم إصدار سندات مصنفة على هيئة فئات. فالفئة الأولى، تمثل القروض التي من الممكن تحصيلها خلال مدة معينة قريبة، وفئة ثانية متوسطة الوضع وفئة ثالثة مقابل الديون المدومة المشكوك في تحصيلها. وتم إعطاء تلك السندات أسماء جديدة كي يتم تسويقها ثم جاء انهيار أسعار العقار في أميركا، وبعدها اسبانيا وايرلندا وبريطانيا وغيرها. وانكشفت كل الحيل الاستثمارية لإخفاء القروض العقارية الرديئة وأصبحت هناك بنوك كثيرة في العالم في ورطة، أما نتيجة تمويلها تلك القروض أو شرائها لسندات الدين المرهونة بها، ومنذ صيف العام الماضي، فقدت البنوك والمؤسسات المالية الثقة مع بعضها ولم يعد أحد منها يصدق ما يعلنه الآخر عن وضعه المالي والمحاسبي.

ازداد هاجس الخوف من وجود ديون ضخمة معدومة غير مرئية. وبسبب انعدام الثقة، توقفت البنوك عن الإقراض فيما بينها وأصبح الاقتراض من الأسواق الثانوية في غاية الصعوبة خشية الانكشاف على مخاطر غير متوقعة. وأصبحت هناك حاجة ملحة للبنوك للاقتراض من بعضها على المدى القصير لتمكين من تغطية الإقراض على المدى المتوسط والطويل للأعمال والأفراد وهكذا نشأت الأزمة الائتمانية على الرغم من كل محاولات الحكومات بشراء المصارف المالية المهارة أو حالات الاندماج التي حدثت بين بعض المؤسسات المالية الضخمة أو فرض خطة الإنقاذ في ضخ المزيد من السيولة في القضاء عليها تماما. فضلا عما سبق كان هناك ضعف في الرقابة المصرفية أدى إلى الاستمرار في منح قروض وبعدها كبر جدا لجهات غير موثوقة ائتمانيا أدت بالنهاية إلى إلحاق الضرر بعدد من المصارف والوقوع في شباك أزمة سيولة لا يمكن الإفلات منها على المدى القريب

2. أسباب الأزمة المالية:

تعود أسباب الأزمة المالية الراهنة إلى عام 2006 ونشوب ما سمي بأزمة القروض العالية المخاطر (أزمة الرهن العقاري) والتي سببت تعرض ال قطاع المصرفي الأمريكي إلى خسائر مالية ضخمة تعادل ملايين الدولارات والتي ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين. وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين بدون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية متجاهلة بذلك قاعدة الحيطة والحذر وتقييم المخاطر مما شجع هذا الأمر أعداد كبيرة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود إلى شراء العقارات ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم ومع تزايد أعدادهم وتضخم مبالغ القروض بمرور الزمن لينتج.

وقد تعرضت البنوك المتخصصة في منح القروض إلى المخاطر أكثر من غيرها بسبب ارتفاع نسب الفوائد وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع، لذا سارعت البنوك إلى مصادرة مساكن الأفراد العاجزين عن تسديد القروض مما سبب أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار. فخلال عام 2007 تعرض أكثر من 3.1 مليون منزل لمطالبات قانونية بالمصادرة، وان تعرض عدد هائل من المنازل بمقدار هذا الرقم خلال سنة واحدة سيؤدي بالضرورة لانهايار سعر تلك المنازل حسب قانون العرض والطلب مما أدى إلى نشوء موجة حادة من الهبوط في سوق العقارات الأمريكية وبالتالي حدوث انكماش في النظام (حسين عبد الكريم، 2009). كما أنه من السوق العقارية انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية بسبب ما يسمى "توريق الرهون العقارية" وهذا يعني إصدار البنوك أوراقاً مالية أو أسهما في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية، تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها، وأن يتحمل بالتالي جزءا من مخاطرها

لقد سببت الأزمة المالية انكماش ملحوظ في الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2008، إذ زادت معدلات البطالة حتى وصلت إلى 1.6% وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر 2008 حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عما يقرب من (605000) وظيفة منذ بداية الشهر الأول من عام 2007 وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات.

ولغرض معالجة الوضع السابق وجدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية نفسها مضطرة إلى ضخ أموال في البنوك المتضررة أو تغيير نسب الفوائد. وهذا ما أدى إلى اضطراب الحكومة للتدخل ومن ثم المساهمة في علاج الأزمة في سبيل الحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي مما شجعها على اقتراح خطة الإنقاذ التي سيتم التكلم عنها في الفقرة التالية.

3. آثار الأزمة المالية على العالم:

لقد سببت الأزمة انقلاب واضح لموازن القوى في العالم بشكل ضمني غير معلن فقد أثبتت الأزمة أن النظام الرأسمالي يحتاج بشكل شامل إلى مراجعة من حيث ثوابته ومرتكزاته وأساسياته ولم تعد مقولة " نهاية التاريخ" بمعنى سيادة الرأسمالية كنموذج مفروض على العالم أجمع، إذ تشير الأزمة إلى فشل هذه النظرية المتعالية من قبل المنادين لها.

كما كشفت الأزمة أيضا زيف نظرية القطب الأوحده فلم تعد أمريكا القطب الوحيد في العالم المسيطر على الاقتصاد العالمي وان هناك ضرورة دولية بأن يدار الاقتصاد العالمي مجتمعيا من خلال المنظمات الدولية شرط ألا يخضع للإدارة الأمريكية وهذا يمثل تراجعاً سياسياً كبيراً.

وقد توقعات اغلب الشركات الكورية الجنوبية حل الأزمة المالية العالمية في غضون سنتين أو ثلاث سنوات حسب نتائج استطلاع أجرته غرفة التجارة والصناعة الكورية شاركت فيه 180 شركة. ويمكن القول إن الجانب الايجابي الوحيد للآزمة هو هبوط أسعار العقارات. وهناك تعريف للآزمة ينطبق على الواقع الذي نعيشه اليوم على اعتبار انه سيكون هناك تأثير طويل على الاقتصاد الأمريكي والعالمي حسب توقعات أغلبية المتخصصين (هي عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر مادياً على النظام كله، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها النظام بمعنى أن الأزمة في جوهرها تمثل تهديد مباشر وصریح لبقاء كيان المؤسسة واستمرارها لأنها تهدد قيم المؤسسة، ثقافتها التنظيمية، اتجاهاتها وأهدافها، وكل ما يؤمن فيه النظام أو المؤسسة) (تومي ميلود، 2008).

عرفت المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة وأسلوب القياس وفق القيمة العادلة بصفة خاصة انتقادات حادة، حيث وجهة له أصابع الاتهام في التسبب بأزمة مالية خانقة، من خلال التقرير عن تدهور في قيم الأصول في قائمة الدخل، وهو ما وضع ضغوط كبيرة على أسعار الأسهم، والبيع الاضطراري، وازدادت شكوك السياسيين ورجال البنوك والمراجعين مما دفعهم إلى إرجاع الأسباب إلى محاسبة القيمة العادلة لإبعاد أسباب الأزمة المالية عن أنفسهم، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، على ضرورة التخلي على المعايير المحاسبية الدولية المشكوك في صحتها خاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة والعودة إلى أسلوب القياس وفق التكلفة التاريخية.

ثالثاً: فعالية القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية في ظل تداعيات الأزمة المالية.

تتمثل المخاطر المالية في تلك المخاطر الناتجة عن قياس الأدوات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

1. ماهية الأدوات المالية:

تعد الأدوات المالية التقليدية المتمثلة في الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال، وتمثل الورقة المالية صكاً يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من العائد أو جزء من الأصول أو الحقين معا فحملة الأسهم العادية والممتازة مثلاً لهم الحق في جزء من العائد الذي يتولد من عمليات الوحدة الاقتصادية، كما أن لهم نصيب في أصولها وإن كان ليس لهم حق المطالبة به طالما أن الوحدة الاقتصادية ما تزال مستمرة. كذلك فإن لحملة السندات نصيب في الأرباح يتمثل في الفوائد المستحقة ونصيب في الأصول، يتمثل في الأصول المرهونة مقابل السندات المصدرة، أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حال الإفلاس أو التصفية (الزراري عبد النافع، 2003)، وتتمثل الأداة المالية في عقد ينشأ عن موجودات مالية أو مطلوبات مالية على الوحدة الاقتصادية أو حقوق المساهمين لمنشأة أخرى (علي عبد الوهاب، 2005). أو هي عقد ينشأ عنه كلا من أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأخرى والأصل المالي.

2. تقسيم الموجودات المالية والمخاطر الناتجة عنها.

يمكن تقسيم الموجودات المالية وفقاً لما جاء في معيار 39 إلى عدة مجموعات وكما يلي:

1.2. الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

هي الموجودات المالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت وللمشروع نية إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق عن عدا القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003).

تتمثل بشكل رئيسي في أوراق الدين (السندات) حيث أن لها موعد استحقاق ثابت وقيمة ثابتة، أما الاستثمارات في أدوات الملكية كالأسهم العادية فلا يمكن أن تدخل ضمن هذه المجموعة كونه لا يوجد للأسهم موعد استحقاق ثابت كما أن قيمتها عند البيع يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق ولكن يمكن أن يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة.

2.2. الموجودات المالية للقياس بالقيمة العادلة

هي عبارة عن الموجودات المالية التي يتم اتخاذ قرار قياسها بالقيمة العادلة لحظة شراؤها حيث سمح المعيار للمنشآت بموجب التعديل الذي تم على المعيار والواجب التطبيق على الفترات التي تبدأ في أو بعد 2005/1/1 بقياس أي أداة مالية (بما فيها الالتزامات المالية) بالقيمة العادلة شريطة أن تقرر المنشأة هذا الأمر عند الشراء الأولى لها فيما عدا أدوات الملكية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه ويعترف بالتغير بالقيمة العادلة سواء أكان ربح أو خسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتشمل (السعافين، 2004):

أ- الموجودات المالية لأغراض المتاجرة.

ب- الموجودات المالية التي صممت منذ الاعتراف المبدئي بها.

أما صفات الموجودات بالقيمة العادلة من خلال:

أ- اشتريت بشكل أساسي بغرض البيع أو إعادة شرائها خلال مدة قريبة.

ب- جزء من محفظة محددة من الأدوات المالية التي تدار مع بعضها البعض عندما يكون هناك دليل على ربح حالي سوف يتم تحقيقها في مدة قصيرة.

ج- مشتقه باستثناء إذا كانت مصممة لأغراض التحوط وفعالة.

3.2. الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يتم ادراج الموجودات المالية التي تشتريها المنشأة ويكون الغرض الاساسي منها هو تحقيق الارباح من خلال ارتفاع أسعارها في المدى القصير بعد شرائها ضمن هذه المجموعة ويمكن اعتبار المدى القصير هنا هو 3 أشهر على أبعد تقدير.

عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أنها نمطاً فعلياً حديثاً لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة دائماً أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

4.2. الموجودات المالية (المتوفرة) للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن تصنيفها في أي من الموجودات السابقة (محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، متاجرة، قروض ومديونيات، مصممة للقياس بالقيمة العادلة) ضمن مجموعة الموجودات الجاهزة (المتوفرة) للبيع، وتتميز الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها تحتفظ بها لفترة غير محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.

هي أصول مالية خصصت ابتداءً أن تقيم بالقيمة العادلة وأي تغير في هذه القيمة يعترف بها في حقوق الملكية تحت حساب مكاسب وخسائر غير متحققة وهذا الحساب يعترف به كريح أو خسارة عند البيع أو الاستغناء عن الأصل (حسين ناظم، 2004).

3. القيمة العادلة وقياس مخاطر الأدوات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية:

تطرت معايير المحاسبة الدولية ومنها:

1.3. المعيار رقم "28" المحاسبة على الاستثمارات في المشاريع الزميلة" حيث أشار في الفقرة "17" على ضرورة إطفاء الفرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب المستثمرين في القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة ويعني ذلك إن القيمة العادلة هي مقياس لتقييم الاستثمار بعد التشغيل لمعرفة نتيجة هذا الاستثمار.

2.3. المعيار الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض":

أشار هذا المعيار إلى أن القيمة العادلة تعكس تقدير الأسواق المالية لقيمة التدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية كما أنها تمكن من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية كما أنها توفر أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال من حيث قرارات البيع والشراء أو قرارات الاحتفاظ بالأصول المالية وغيرها من القرارات ذات الصلة بالموضوع.

وهذا التفسير يعطي للمصارف التي تكتني الأدوات المالية للمتاجرة بعداً إضافياً في تحديد المكاسب المستقبلية عن طريق التنبؤ بأسعار المستقبل.

3.3. المعيار رقم "38" "الموجودات غير الملموسة" الفقرة "34" فقد أشار إلى القيمة العادلة" كأساس لقياس تكلفة الأصل غير الملموس (المستغنى عنه) والذي تتم مبادلتها بأصل آخر حيث تعادل هذه القيمة القيمة العادلة للأصل المستلم معدلة بمبلغ النقد المدفوع أو المستلم، كما تطرقت الفقرة (64) لما يلي:

أ- عند الاعتراف المبدئي بأصل غير ملموس يجب ترحيله بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مخصصاً منه إي إطفاء متراكم أو خسائر متراكمة.

ب- يجب تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط.

4.3. المعيار رقم "39" (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس):

ركز هذا المعيار على الأدوات المالية (الأسهم والسندات) ونقتبس منه ما يلي بشأن القيمة العادلة كأساس لتقييم هذه الأدوات الفقرة (13) وما بعدها:

أ- كافة الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة ولغير المتاجرة.

ب- أدوات مالية ذات استحقاق ثابت لا يحددها المشروع على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ومن خلال الأفكار المطروحة أعلاه تترادف معها مشكلة المعالجة المحاسبية لفرق التقييم بالقيمة العادلة سواء كان ربحا أو خسارة ومن خلال تتبع الآراء في هذا الصدد نجد ان الأمر ينحصر في الاعتراف بفرق التقييم وإقاله في ح/ الأرباح والخسائر حيث يظهر الأصل المالي بالقيمة المعدلة بهذا الفرق وهي التي تمثل القيمة العادلة.

ج- إن كان زيادة عن القيمة السابقة التي تتم المقارنة بها فتعتبر هذه الزيادة بمثابة مخصص يعترف به ضمن المطلوبات يقابله نفس المبلغ زيادة في قيمة الأداة المالية والتي تعطي القيمة العادلة التي تظهر في المركز المالي.

د- إن كان هناك نقصا عن القيمة السابقة وكان هناك مخصصا لفرق التقييم كما أشرنا في الفقرة (أ) أعلاه فيتم تسوية هذا النقص من قيمة المخصص وما زاد عن ذلك إن وجد يقفل في ح/ الإرباح والخسائر علما إن هذا النقص يطرح من القيمة السابقة عند التقييم كي تظهر القيمة العادلة الجديدة مطابقة للتقييم في تاريخ الميزانية.

4. تحديد القيمة العادلة لمخاطر للأدوات المالية تحت ظل مخاطر الأزمة المالية:

تعتبر القيمة العادلة وسيلة قياس للأدوات المالية، ويعتمد تقديرها على معلومات مهمة تتعلق بهذه الأدوات، حيث يتم تحديد القيمة العادلة للأداة المالية وفق الحالات التالية:

1.4. وجود سوق نشط للأداة المالية:

تعتبر أسعار الأدوات المالية المتاحة والمتداولة في أسواق نشطة هي أفضل دليل لتحديد القيمة العادلة للأصول المراد قياسه، ويعتبر السوق نشطاً عندما تتوفر فيها جميع الشروط التالية:

- أ- تكون الأسعار فيه متاحة للجميع بسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار والسماسرة، وناجئة عن صفقات فعلية ومنظمة من خلال أطراف ذات رغبة وإطلاع.
- ب- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعاطي عادة في أي وقت.
- ت- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.

2.4. عدم وجود سوق نشط للأدوات المالية:

في حال عدم توفر أسعار نشطة لسوق أداة مالية معينة فإن على الوحدة الاقتصادية أن تقوم بتقدير القيمة العادلة لهذه الأداة من خلال استخدام أساليب فنية في التقدير والتي تهدف إلى تحديد ما يمكن أن تكون عليه صفقة التبادل الخاصة بالأداة المالية في تاريخ القياس بين أطراف ذات رغبة وإطلاع وتراض، وفي ظروف عمل طبيعية، هذا ويتوقف استخدام الأسلوب الفني في التقدير على أساس السوق لأداة مالية مماثلة، بحيث يدخل في الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة ونتائج الأساليب الفنية في تقييم القيمة العادلة للتدفقات النقدية المقدرة باستخدام أسعار خصم مساوية لمعدل العائد السائد للأدوات التي لها نفس الشروط والخصائص، وباستخدام نماذج تسعير الخيارات هذا ويؤثر في اختيار الأسلوب الفني الملائم لتقييم عدة عوا مل عند تحديد سعر الأداة المالية والتي تمثل بيانات ومدخلات تتعلق بأحوال السوق وهي:

■ القيمة الزمنية للنقود: وهي مقدار التغير في قيمة النقود عبر الزمن ويدخل في حسابها عاملين رئيسيين هما الزمن وسعر الفائدة مخاطر الائتمان: وهي مخاطر احتمال حدوث خسارة نتيجة لعجز أو فشل مقترض معين عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه في شكل قروض.

■ أسعار صرف العملة الأجنبية: هي النسب التي يتم على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، وتعد وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، كما أنها أداة ربط بين أسعار السلع، في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي

■ أسعار السلع المرتبطة: حيث تتأثر أسعار الأدوات المالية بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها وخاصة في حالات شراء وبيع الأدوات المالية بالعقود الآجلة. حيث يتم تداولها في الأسواق المالية بعد أن أصبح لهذه العقود أسعاراً تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها.

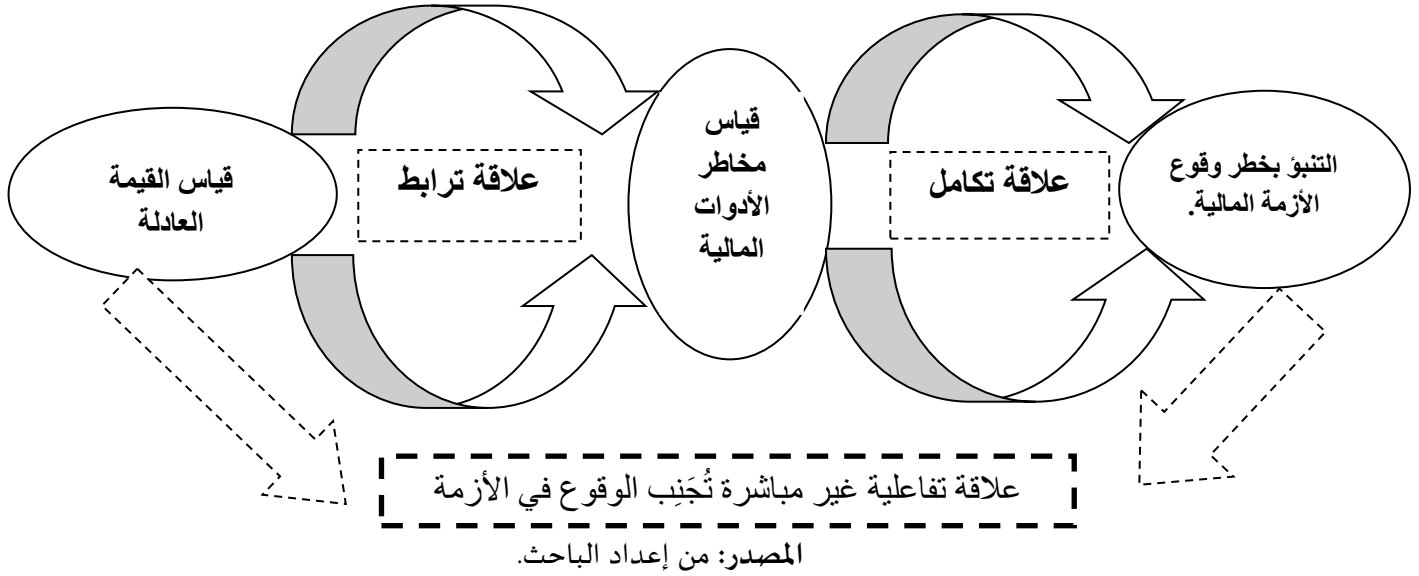
■ التقلبات والتذبذبات في الأسعار: أي مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية، ويمكن تقديرها من خلال بيانات السوق التاريخية أو السوق الحالية.

■ مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل: وذلك من خلال مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه اقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه ويراعى عند استخدام أي من أساليب التقييم استخدام أقصى ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من السوق، واقل ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من الوحدة الاقتصادية داخلياً، إضافة إلى فحص أسلوب التقييم بشكل دوري واختبار صلاحيته في تسعير الأداة المالية من خلال أسعار الصفقات التي يتم إبرامها على نفس الأداة. أو من خلال المعلومات السوقية المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003).

5. العلاقة بين قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة مع التنبؤ بخطر وقوع الأزمة المالية:

تسعى مختلف المجالس المحاسبية الدولية إلى التوحيد المحاسبي الذي يؤدي إلى البحث عن نموذج قياس يحظى بالقبول العام (تأييد الأغلبية وليس التطبيق من الأغلبية)، وتعتبر القيمة العادلة من أحدث نماذج القياس التي عرفتها المحاسبة سواء في قياس الأصول المعنوية أو الأصول المادية والمالية (الأدوات المالية) خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة، وفي المقابل نجد أن سعي الإدارة الدائم لتجنب الوقوع في الأخطار يفرض عليها ضرورة الاعتماد على أساليب تساعد على التنبؤ الدقيق بالأحداث المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها، والأزمات المالية بدورها تعتبر من أهم الأخطار التي تُهدد الشركات والتي قد تؤدي بها إلى الإفلاس في أغلب الأحيان، حتى أن الأطراف ذات العلاقة بالشركة تسعى للحصول على معلومات ذات جودة عالية تُساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية من جهة ومن اتخاذ قراراتها الحالية من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس يتم توضيح العلاقة بين قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة والتنبؤ بخطر الأزمة المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): العلاقة بين قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة والتنبؤ بخطر الأزمة المالية.



من الشكل أعلاه؛ يتضح أن كل من إجراءات التنبؤ التي تقوم بها الشركة ونموذج القياس وفق القيمة العادلة يسعيان إلى تحقيق قياس صحيح ودقيق لمخاطر الأدوات المالية في الشركة بغية تجنبها الوقوع في الأزمات، فالقيمة العادلة ترتبط بمخاطر الأدوات المالية من خلال العمل على قياسها بشكل دقيق مقارنة بالنماذج والأساليب الأخرى (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية التكلفة الاقتصادية)، الأمر الذي يُعطي معلومات جيدة ذات جودة ومكاملة تساعد في الوصول إلى تنبؤ جيد بالأحداث المستقبلية التي يمكن أن تواجهها الشركة، أي هناك علاقة تفاعلية غير مباشرة بين إجراءات التنبؤ مع قياس القيمة العادلة هدفها تجنب الشركة في خطر وقوع الأزمة المالية والعمل على تحديد طرق مواجهة الخطر إن تعرضت له الشركة.

II. الخاتمة.

يعتبر خطر الوقوع في الأزمة المالية أهم ما تواجهه حياة الشركة وكل الأطراف ذات العلاقة بها، لذا يجب عليها أن تعتمد على نموذج قياس يُساعدها على التنبؤ الجيد بالأحداث المستقبلية ويُبيّن أهم المخاطر المُحتمل وقوعها وكيفية التعامل معها سواء بالاجتناب أو المواجهة أو تحويل هذا الخطر، في ظل ما سبق تهدف الشركات إلى استعمال نموذج القياس وفق القيمة العادلة للأدوات المالية من أجل التوصل إلى معلومات ذات مصداقية وجودة عالية، تعكس واقع وقيمة مخاطر الأدوات المالية في أسواق المال وتساعد في إجراءات التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية قياس القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ظل مخاطر الأزمة المالية الأخيرة، حيث يساعد قياس القيمة العادلة الإدارة في أداء وظائفها من خلال:

- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وتعبّر عن مفهوم الشامل للدخل؛
- يوفر هذا المعيار مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة؛
- يراعي هذا المعيار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛
- يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
- مساعدة المؤسسة على التحكم في مخاطرها،

- خلق قيمة مضافة للمؤسسة بإنشائها لتقارير تحوي توصيات ومقترحات مثمرة.
- فني إطار شبح التأثر بالأزمة الأزمة يصبح من مسؤوليات مجلس الإدارة:
- توفير بيئة رقابة فعالة ومُناسبة من أجل التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتجنب الأخطار الممكن حدوثها؛
- إعداد نظام رقابة داخلية فعال يعتمد على كل التقنيات التي تعطي تنبؤ جيد بما فيها قياس القيمة العادلة؛
- مشاركة فعالة للأعضاء غير التنفيذيين وذلك من أجل تشتيت الأخطار الممكن حدوثها؛
- تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين؛
- والامتناع عن المعاملات التي يشوبها تعارض المصالح أو تشوبها أخطار.

وعليه فقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن:

- يُعتبر معيار ونموذج "قياس القيمة العادلة" من أهم نتائج الأزمة المالية الأخيرة، حيث أنه كان ساري المفعول في بلدان قليلة من العالم فقط وعلى رأسها "الوم أ"، ولكن بعد الانتقادات الحادة التي وجهت له جراء الأزمة المالية جاء إصدار هذا المعيار IFRS13 كرد فعل يُبرئ هذا النموذج المتبع في القياس من التهم الموجه له.
- القيمة العادلة تساهم في القياس الفعال وموضوعي للمخاطر المالية من خلال توفير وتجاوز مشكلة التغيير الحاصل في الأسعار سواء عن طريق التضخم أو الكساد بصفة دورية ومستمرة وشاملة لجميع الأدوات المالية، بالإضافة إلى أنها تساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية بشكل جيد مما قد يجنب الشركة الوقوع في الأزمات، كما أن أغلب الانتقادات الموجهة لها هي انتقادات موجهة لمحيط تطبيقها وليس لنموذج القياس في حد ذاته.
- إن إيقاف العمل بمعيار قياس القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق راس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف وسيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق.
- لا يعتبر قياس القيمة العادلة هو السبب الرئيس في وقوع الأزمة المالية فلو كان هو السبب في ذلك لما أصدرت مختلف المجالس المحاسبية الدولية معيار "قياس القيمة العادلة" والذي يعتبر ساري المفعول بداية من جانفي 2013.

الإحالات والمراجع:

- King Alfred, Executive's Guide To Fair Value, Profiting From the new valuation rules, (1= ed, New Jersey & sons, 2008)
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص 826.
- عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الدار الجامعية، الجزء الثاني، مصر، 2007، ص 412.
- رضا ابراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46 يوليو 2009، ص 23.

- مصطفى راشد العابدي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس لقياس الإفصاح المحاسبي والمراجعة بالقوائم المالية "دراسة تحليلية مقارنة"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2015، ص7.
- نعيم سبابا خوري، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي المهني السابع، الأردن، 2016، ص3.
- Rossi, John, Weighing your Financials, a look at the impact of fair value, Pennsylvania CPA Journal, Vol.80, Issue 1, 2009, p31.
- Langendijk, Henk, Swagerman, Dirk and Verhoog, Willem, Is Fair Value Fair : Financial Reporting in an International Perspective, 1 ed, England, John Wiley & Sons LTD, 2003, p353.
- Aslanertik, Banu, Fair value consideration during the current financial crisis, paper presente Anadolu International Conference in Economics, Eekisehir, turkey, June 2009, P2009.
- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الجزء الأول الإطار التاريخي للمحاسبة، ط1، عمان، 2002، ص51.
- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص16.
- حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر إلى معايير الدراسة المعمقة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص194.
- حسين عبد الكريم سلوم، بتول محمد النوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص8.
- تومي ميلود، صولح سماح، مفهوم الأزمة: مستلزمات إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، الملققة الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة 20 أوت بسكيكدة، الجزائر، 2008، ص12.
- الزرري، عبد النافع وفرح غازي، الاسواق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2003، ص44.
- علي عبد الوهاب نصر وسالم أحمد محمد، المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص65.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003.
- السعافين، هيثم، معيار المحاسبة الدولي رقم 39، الطبعة الأولى، بدون ناشر، 2004 ص16.
- حسين ناظم، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس، تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن، 2004، ص10.